التكييف المؤسساتي:

إن أبحاث الاقتصاديين المؤسساتيين الجدد ترتكز على المؤسسات الفعالة التي من شأنها تحقق تنمية مستدامة فيركزون على ضرورة الإصلاح الذي يمس إصلاح الحكم وإصلاح البيئة المؤسساتية من أجل إيجاد محيط مؤسساتي أكثر تكييف مع مختلف النشاطات الاقتصادية، أو تعزيز قوة التكييف المؤسساتي للنشاط الاقتصادي، إن المؤسسات التي تخص هذا التكييف هي: الحكومة، الأسواق، المحيطات الاجتماعي والثقافي، ويكون ذلك على الشكل التالي:1

7-1/ التكييف الحكومي:

إن تتولى الحكومة إدارة المستويات الأخرى للتكييف المؤسساتي مثل المحيط الثقافي والاجتماعي والأسواق ولهذا فإن المستثمرون الأجانب غالبا ما يهتمون في أول الأمر بالحكومة كونها المصدر الرئيسي للأعمال والمشرع الوحيد للسياسات والقوانين التي تحدد وتنظم وتوجه الاستثمارات، وذلك من خلال سلطاتها الثلاثة (السلطة التشريعية، التنفيذية والقضائية).

7-2/ تكييف السوق:

باعتبار أن السوق يعد المؤثر الاقتصادي والمالي لجلب الاستثمار الأجنبي، فإن على الحكومة أن تتولى تنظيم وتكييف السوق، ذلك لأن الأسواق الحرة والمفتوحة على المنافسة المشروعة من شأنها أن تجلب تدفقات كبيرة للاستثمارات، حيث يشكل تنظيم هذه الأسواق عنصرا أساسيا في قرار الاستثمار، ذلك لاحتوائها على لب كل مشروعات الاستثمار (المعاملات المالية، الاقتصادية.

---

[1] عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2003، ص 126-129.

7-3/ التكييف الاجتماعي والثقافي:

يعد المحيط الاجتماعي والثقافي القاعدة الأساسية التي تربط كل المؤسسات الأخرى، ويعتبر هذا المحيط أقدم المؤسسات وأعقدها وبالتالي صعوبة تغييرها لأن ذلك يتطلب وقتا كبيرا، ويتمثل أساسا المحيط الثقافي والاجتماعي في عدة مقاييس تتعلق بمستوى المواطنين كدرجة انفتاح مواطني دولة ما على مختلف نماذج الاقتصاد المحلي والعالمي، كما أن درجة الانفتاح العالمية تساعد على جلب قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمستثمرون الأجانب يقررون إقامة مشاريعهم بناء على ما يسمى بثقافة الجوار (أوربا الشرقية يمكنها أن تتلاءم مع قيام مستثمران أوربا الغربية) بينما يكون ذلك غير ملائم مثل القيام استثمارات آسيا في دول إفريقيا وذلك لتباعد الثقافات وغيرها.

8/ إصلاح البيئة المؤسساتية:

تتمثل البيئة المؤسساتية في مجموع القواعد السياسية والاجتماعية والقانونية التي يتأسس عليها الإنتاج والتبادل والتوزيع داخل المجتمع، ومن أمثلة تلك القواعد المبادئ التي تحكم الانتخابات وحقوق الملكية، حقوق التعاقد. ويعتبر الدستور أحد المكونات الأساسية للبيئة المؤسساتية، وليس المقصود هنا بدستور النصوص التي يحتوي عليها، فالدستور يكون مكتوبا وقد لا يكون مكتوبا، وإنما متعارف عليه، فاستقلال البنك المركزي في (و.م.أ) ليس منصوصا عليه، وإنما هو أمر معمول به، وقد يكون فعالا أو غير فعال، فدساتير الدول الشيوعية سبا تعلم تلعب أي دور أو شأن في الحياة السياسية لهذه الدول، ويتكون الدستور في الدول التي يوجد فيها تقاليد دستورية من مجموعة الأحكام القضائية التي عدلت في القوانين العامة بما يتلاءم مع الظروف التي يمر بها المجتمع، ولم تكن موجودة وقت أن تم صياغة هذه القوانين العامة، فالدستور في خدمة المجتمع وليس العكس.